خدام وصف الحديث عن اتفاقات روسية أميركية بأنه «كذبة كبرى»

تزايد المؤشرات السلبية حيال استئناف جنيف

جلسة محادثات سابقة بين المبعوث الأممي والوفد الحكومي الرسمي السوري في جنيف (رويترز)

الوطن

وسط مؤشرات سلبية إزاء إمكانية استئناف محادثات جنيف السورية- السورية، وصف المعارض منذر خدام ما تم الحديث عنه حول اتفاقات روسية أميركية لحل الأزمة السورية بأنه «كذبة كبرى»، لافتاً إلى أن الحقيقة الوحيدة هي أن «الحرب مستمرة» وأن السوريين صاروا مجرد «لعبة في ملاعب الأمم».

ومنذ لقاء وزير الخارجية الأميركية جون كيري مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أيار ٢٠١٥، والذي تلاه لقاء آخر في كانون الأول الماضي وعشرات اللقاءات والاتصالات الهاتفية بين كيري ونظيره الروسي سيرغي لافروف تتحدث تقارير صحفية عن اتفاقات أميركية روسية لحل الأزمة في سورية.

وتعزز ذلك الحديث مع صدور القرار ٢٢٥٤ عن مجلس الأمن الدولي والمتضمن خارطة طريق لحل الأزمة خلال ١٨ شهراً. وكذلك بعد توصل واشنطن وموسكو إلى اتفاق وقف العمليات القتالية العدائية في سورية والذي دخل حيز التنفيذ منذ ٢٧ شباط الماضي.

وفي تدوينة له في صفحته على موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» كتب خدام: لن يكون مفاجئاً لي إعلان (المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان) دي ميستورا تخليه عن مهمته كموفد أممي إلى سورية، لافتا إلى أنه «لا تزال الهوة سحيقة بين أطراف النزاع الداخلية والخارجية»، وموضحا أن «كل طرف لا يقبل بأقل من هزيمة الطرف الآخر».

وقال خدام: إن «ما يقال عن اتفاقات روسية أميركية لحل الأزمة السورية لا يعدو كونه كذبة كبرى، والحقيقة الوحيدة هي أن الحرب مستمرة وتحصد يوميا أرواح السوريين وتدمر عمرانهم... لقد صرنا للأسف مجرد لعبة في ملاعب الأمم.؟!!».

وربط دي ميستورا الخميس الماضي عقد جولة جديدة من المحادثات السورية – السورية باتفاق الأطراف على معايير الانتقال السياسي، وقال: إن «الوقت لم يحن بعد لعقد جولة ثالثة رسمية من المحادثات السورية»، مبيناً أن الأمم المتحدة لن تعقد جولة جديدة للمحادثات في مدينة جنيف السويسرية، «حتى يتفق المسؤولون من كل الأطراف على معايير اتفاق الانتقال السياسي» الذي تنتهي مهلة التوصل إليه في الأول من آب.

جاءت تصريحات دي ميستورا في وقت تتجه الأنظار إلى الميدان السوري، والذي يشهد عمليات عسكرية ستؤدي إلى تحديد مصير الرقة وحلب، وكانت محور اللقاء الثلاثي الذي استضافته العاصمة الإيرانية الأسبوع الماضي وجمع وزراء دفاع إيران وسورية وروسيا.

وأقلقت، على ما يبدو، تصريحات دي ميستورا روسيا، فقد ذكر وزير خارجيتها سيرغي لافروف أن بلاده قلقة من تباطؤ الجهود الرامية إلى دفع المفاوضات السورية السورية قدماً إلى الأمام، واستعرض الرؤية الروسية لحل الأزمة السورية عبر ثلاثة مسارات، داعياً إلى تكثيف الجهود لوقف هذه الأزمة.

وأوضح لافروف خلال مؤتمر صحفي الخميس مع نظيره الأردني ناصر جودة في موسكو أن «العملية السياسية (الجارية في جنيف) تمثل المسار الأول». أما «المسار الثاني فيكمن بإنهاء الاشتباكات على كامل التراب السوري»، إلا أنه أوضح أن عمليات وقف إطلاق النار يجب أن تستثني تنظيم داعش و«جبهة النصرة» والمتعاونين مع التنظيمين، معتبراً أن التباطؤ في ضرب «الإرهابيين» وتأجيل العمل العسكري بذريعة إعطاء مزيد من الوقت للمعارضة المسلحة لكي تتنصل من مواقع تنظيم داعش والنصرة، أصبح أمراً ضاراً»، في رسالة غير مباشرة للجانب الأميركي.

وقال لافروف إن المسار الثالث هو «حل الأزمة الإنسانية». وأكد ضرورة وقف تدفق الإرهابيين والأسلحة إلى سورية وبالأخص عبر تركيا.

وتتمسك موسكو بنظام وقف الأعمال القتالية، واعتبرته صامداً على الرغم مما وصفته الخارجية الروسية بـ«استمرار الاستفزازات من قبل الإرهابيين ولاسيما في حلب وريفها» الهادفة إلى «إحباط» النظام بالكامل.

نائب وزير الخارجية الروسي غينادي غاتيلوف دعا أمس الأول إلى استئناف الحوار السوري السوري في جنيف بأسرع وقت ممكن، مشدداً على وجوب ألا يكون هذا الحوار رهينة نزوات وتمنع مجموعة من المعارضة تريد إملاء شروطها على باقي الأطراف، في إشارة غير مباشرة إلى «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة والتي علقت مشاركتها في الجولة السابقة من المحادثات وتصر على رفض استئنافها قبل «وقف قصف الطيران الروسي لمواقع المجموعات المسلحة، ووصول المساعدات الإغاثية إلى كافة المناطق المحاصرة من قبل النظام».

واعتبر غاتيلوف، حسبما نقلت وكالة «سانا» للأنباء: أن «الوضع فيما يتعلق باستئناف محادثات جنيف «غامض للغاية الآن»، وانتقد «التأجيل المفتعل» للمباحثات، قائلاً: «لا يجب أن يكون هناك تأجيل مفتعل لاستئناف المحادثات السورية في جنيف، ومن الأفضل أن تنطلق بصيغة الحوار المباشر بين وفد الحكومة والمعارضة»، لافتاً إلى أن غياب وفد موحد للمعارضة يخلق عوائق جدية لانطلاق عملية حوار موضوعية، محملاً المسؤولية بشكل غير مباشر لـ«الهيئة العليا للمفاوضات» التي ترفض إشراك معارضين من منصات القاهرة وموسكو وحميميم.

وبيّن أن «وضع سقف زمني صارم لصياغة دستور سوري جديد هو أمر غير بناء»، وهو ما سبق أن فعله وزير الخارجية الأميركي جون كيري الذي تحدث عن شهر آب المقبل موعداً لإعلان الدستور. وبين أن المواعيد التي حددها مجلس الأمن الدولي ترتبط بالعملية التفاوضية نفسها. وأضاف شارحاً: «قرار الأمم المتحدة رقم (٢٢٥٤) يجيب باستفاضة على المواعيد الإرشادية لتحقيق الأهداف خلال عملية الحوار، ولكن لا يجب الانغلاق على هذه المواعيد بالذات، فهي مرتبطة بالعملية التفاوضية، كما أن وفد المعارضة الشامل غير موجود حتى الآن».

وكان دي ميستورا قد حاول فرض المواعيد الإرشادية في القرار ٢٢٥٤ من جانبه، عندما أعلن في الثالث عشر من شهر آذار الماضي أن العد التنازلي للجدول الزمني الوارد في القرار للمرحلة الانتقالية قد بدأ. واستند كيري على ما يبدو على هذا الإعلان من أجل القول بإصدار الدستور الجديد في آب المقبل، قبل أن يتراجع قليلاً ويقول إن شهر آب هو موعد مستهدف وليس نهائياً.

واجتماع وزراء دفاع سورية العماد فهد جاسم الفريج، وإيران العميد حسن دهقان، وروسيا الجنرال سيرغي شويغو، في طهران بحث في تعزيز التنسيق والتعاون بين جيوش هذه الدول على الأرض ضد الإرهاب. وذكرت مصادر روسية أن الاجتماع بحث الحملة على الرقة وأيضاً الوضع في حلب، وذلك من ضمن نظام الهدنة القائم في البلاد بموجب اتفاق روسي أميركي.

وأكدت إيران مجدداً تأييدها التفاوض ومعالجة الأزمة السورية عن طريق الحوار السوري السوري، وأعلنت الموافقة على «وقف إطلاق نار مكفول ومضمون لا يؤدي إلى إعادة بنية وقدرات الإرهابيين في سورية»، في انتقاد مبطن للاتفاق الروسي الأميركي بشأن وقف العمليات القتالية والذي تمكنت في ظله المجموعات المسلحة من شن هجومين في ريف حلب الجنوبي.

ووزع الاجتماع الثلاثي الأدوار فيما يتعلق بالميدان السوري وبالأخص في حلب والرقة، خصوصاً مع اقتراب الجيش من الأخيرة.

نددت بانتهاك الإرهابيين لوقف العمليات القتالية

إيران: الحل السياسي هو الوحيد والنهائي للأزمة السورية

وكالات

جددت إيران أمس تأكيد مواصلة دعمها لسورية والعراق في محاربتهما الإرهاب، مشددةً على الحلول السياسية لأزمتي هاتين الدولتين، وأنه لا يمكن حلهما بالسبل العسكرية فقط، وأدانت انتهاك التنظيمات الإرهابية لاتفاق وقف العمليات القتالية في سورية. ومن النروج حيث يشارك في مؤتمر خاص بحل الصراعات، قال وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف: إن «الصراع في كل من سورية والعراق لا يمكن حله بالسبل العسكرية فقط».

وأضاف ظريف في مؤتمر صحفي، حسبما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء: «أعتقد أننا بحاجة إلى الاتفاق على أنه ليست هناك حلول عسكرية في أي من هذين الصراعين رغم أنه قد يكون هناك عنصر عسكري. حتى التغلب على المتطرفين يحتاج لأكثر من الإستراتيجية العسكرية». ووفقاً لوكالة الأنباء «سانا»، جدد الوزير الإيراني تأكيده أن الحل السياسي هو الوحيد والنهائي للأزمة في سورية.

وفي طهران، ندد مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والإفريقية حسين أمير عبد اللهيان بانتهاك التنظيمات الإرهابية لاتفاق وقف الأعمال القتالية، مؤكداً أن ممارسات تلك التنظيمات مكرسة لضرب الاستقرار في سورية وقتل الناس. وأكد أن السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة في سورية يكمن في الحل السياسي لها، محملاً داعمي التنظيمات الإرهابية المسؤولية الأساسية لعرقلة الجهود السياسية لحل الأزمة.

وخلال لقائه مساعد وزير الخارجية العراقي للشؤون السياسية نزار خيرالله، جدد عبد اللهيان التأكيد، بحسب وكالة «سانا»، على دعم طهران لسورية والعراق في محاربتهما الإرهاب.

من جهة أخرى، شدد عبد اللهيان على ضرورة احترام سيادة ووحدة الأراضي العراقية وعدم اتخاذ محاربة الإرهاب ذريعة لانتهاكها، قائلاً: إن «محاربة داعش لا ينبغي أن تكون ذريعة لانتهاك السيادة العراقية ووحدة أراضي هذا البلد».

ويزور خير الله العاصمة الإيرانية على رأس وفد بهدف تشكيل اللجنة السياسية المشتركة بين إيران والعراق.

واشنطن اقترحت على موسكو تعزيز «الهدنة» في مناطق بريف حلب الشمالي

الوطن - وكالات

كشفت الولايات المتحدة أمس أنها تقدمت بمقترح إلى روسيا يهدف إلى تعزيز نظام وقف العمليات القتالية في مناطق معينة من ريف حلب الشمالي الغربي.

جاء ذلك بعد ساعات من اتصال وزير الخارجية الأميركي جون كيري بنظيره الروسي سيرغي لافروف، حيث بحث الوزيران في إمكانية التعاون في مجال مكافحة الجماعات الإرهابية في سورية، حسبما أفادت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها الإثنين.

وبدوره، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية مارك تونر: إن بلاده قدمت مقترحات إلى روسيا لتعزيز نظام وقف إطلاق النار في منطقة حلب.

وأضاف تونر في مؤتمر صحفي بواشنطن، وفقاً لما نقله موقع قناة «روسيا اليوم»: «لقد قدمنا مقترحات إلى الجانب الروسي، تهدف إلى تعزيز نظام وقف إطلاق النار في مناطق معينة في الشمال الغربي من مدينة حلب» من دون أن يوضح ماهية تلك المناطق بدقة.

وتوصل الجانبان الأميركي والروسي إلى اتفاق على تهدئة في مدينة حلب، عقب انهيار نظام وقف العمليات القتالية هناك.

ويؤشر تصريح تونر إلى رغبة واشنطن في توسيع تهدئة حلب إلى مناطق تقع شمال غرب المدينة فقط، ربما من أجل الحفاظ على الدور التركي عبر خط إعزاز حلب، أو للتغطية على تقدم «قوات سورية الديمقراطية» و«المعارضة المعتدلة» في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش شمال حلب والممتدة بين إعزاز وجرابلس.

وتشن «قوات سورية الديمقراطية» وهي عبارة عن تحالف عربي كردي سرياني، مدعومةً بطائرات من التحالف الدولي بقيادة واشنطن، وضباط وجنود من القوات الخاصة الأميركية والفرنسية، هجوماً على مواقع تنظيم داعش في مدينة منبج بريف حلب الشمالي، وهدفها النهائي الوصول إلى إعزاز، وذلك على حين تتمدد قوات مسلحة، على رأسها «لواء المعتصم»، محسوبة على تركيا وتتلقى دعماً من التحالف الدولي، في مناطق مارع وتل رفعت وهدفها تأمين إعزاز.

وكان لافروف جدد خلال مباحثات الإثنين مع كيري، تأكيد ضرورة ابتعاد «فصائل المعارضة السورية» المدعومة من الولايات المتحدة، عن تنظيم جبهة النصرة المصنف على لائحة الأمم المتحدة للتنظيمات الإرهابية، التي تقوم بهجمات تحت غطاء «المعارضة المعتدلة»، كما شدد على عدم جواز السماح بإمداد الإرهابيين بالسلاح والمقاتلين عبر الحدود مع تركيا.

في حي الشعار في حلب (رويترز – أرشيف)

أنقرة: سنستخدم جميع الوسائل لمنع قيام أي كيان في الشمال السوري

وكالات

في إشارة إلى نياتها التدخلية في دول الجوار، أعلنت تركيا أنها ستكافح ما سمته «المنظمات الإرهابية» في الداخل وفي الخارج. وفيما يمكن اعتباره تحدياً لأميركا أكدت أنقرة أنها لن تسمح بالتعاون مع «منظمات إرهابية» في سورية حتى وإن كان يدعمها التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن. كما أكدت أنها ستستخدم الوسائل كافة الدبلوماسية والعسكرية والسياسية لمنع قيام أي كيان في الشمال السوري.

وجاءت التصريحات التركية على لسان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في كلمة ألقاها عقب مأدبة إفطار قدمها لنواب البرلمان التركي في المجمع الرئاسي بالعاصمة أنقرة، وفق ما نقل موقع «ترك برس» الإلكتروني التركي. وأوضح أردوغان في الكلمة أن بلاده لن تسمح بتشكيل أي كيان في شمال سورية».

وتابع أردوغان في هذا الصدد قائلاً: «الدولة التركية ستستمر في مكافحة المنظمات الإرهابية بكل حزم سواء في الداخل أم في الخارج، وإننا سنري الإرهابيين قبضتنا الحديدية، وسنتعامل مع المظلومين في الوقت نفسه برحمة وشفقة، وسنتخذ جميع التدابير للحفاظ على أمن وسلامة مناطقنا».

بدوره، رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم، كرر كلام أردوغان بالقول: إن «بلاده لن تسمح بقيام أي كيان لم يكن موجوداً مسبقاً، بالقرب من حدودها (في إشارة منه إلى الحدود التركية السورية).

وأوضح يلدريم في كلمة ألقاها أمام كتلته البرلمانية: إن تركيا «ستستخدم جميع الوسائل المتاحة لمنع قيام أي كيان في شمال سورية، مشيراً إلى عزم حكومته على الاستمرار في مكافحة المنظمات الإرهابية».

وعلى صعيد السياسة الخارجية أوضح يلدريم أن مبدأ حكومته هو الإكثار من الأصدقاء، والتقليل قدر المستطاع من الأعداء، وعقد علاقات مميزة مع دول الجوار.

كما انتقد يلدريم مماطلة الاتحاد الأوروبي فيما يخص رفع تأشيرة الدخول للمواطنين الأتراك الراغبين في زيارة منطقة شنغن الأوروبية، مؤكداً في هذا السياق أن «قانون الإرهاب المعمول به حالياً في تركيا لا يمكن تغييره في ظل التهديدات التي تحيط بها من المنظمات الإرهابية».

وقال يلدريم، أمس، وفق ما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء: إن تركيا «لن تسمح بالتعاون مع منظمات إرهابية في سورية حتى وإن كانت تدعم من التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة لضرب تنظيم داعش هناك».

وأنقرة وواشنطن على خلاف منذ فترة طويلة بشأن دور المقاتلين الأكراد السوريين المدعومين من الولايات المتحدة. وتقول تركيا: إنهم «إرهابيون تابعون لحزب العمال الكردستاني المحظور»، على حين «ترى الولايات المتحدة المقاتلين الأكراد السوريين شريكاً رئيسياً في المعركة لمواجهة داعش».

من جانبه، قال رئيس المجلس الأوروبي، دونالد تاسك، وفق ما نقلت وكالة «الأناضول» التركية للأنباء: إن إعفاء المواطنين الأتراك من تأشيرة الدخول إلى دول منطقة شنغن، سيتم بعد «الإيفاء بكامل المعايير دون استثناء».

من ناحية ثانية، شدد أردوغان على أنه «لا يحق لأحد ترك النساء والأطفال السوريين والعراقيين والأفغان والليبيين والأفارقة يواجهون مصيرهم في ظلمات البحر المتوسط».

وأعرب أردوغان للصحفيين عن خيبة أمله واستيائه بسبب إخفاقه في إقامة «علاقات نموذجية» مع الرئيسين الأميركي باراك أوباما والروسي فلاديمير بوتين.

وقال أردوغان، وفق ما نقل الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»، عن صحيفة «Hurriyet Daily News» التركية: إنه «علق على أوباما الآمال الكبيرة ولكنها لم تتحقق لأسفه الشديد». وأضاف: «لم تتمكن الدولتان من تحقيق تعاون مشترك ملحوظ في سورية والعراق». ولعل أكثر المشاكل حساسية هي دعم واشنطن لـ«وحدات الدفاع الشعبي» الكردية (YPG) التي تعتبرها مجموعة «إرهابية»، وقال أردوغان: إن «المواطنين الأتراك شعروا بالأسف والغضب عند مشاهدة صور جمعت بين عسكريين أميركيين ومقاتلين من الوحدات الكردية».

وتثير قلق وأسف الأتراك كذلك، وفقاً لأردوغان، «مواقف روسيا من النزاع السوري». وقال: «صداقتنا مع مستر بوتين رفعت المصالح الثنائية إلى مستويات عالية جداً». ولكن الوضع تغير كلياً بعد إسقاط مقاتلات تركية للطائرة الحربية الروسية في تشرين الثاني عام ٢٠١٥.

رئيس الوزراء التركي بن علي يلدريم خلال اجتماع في البرلمان التركي في أنقرة (رويترز)

قصف تركي لداعش شمالي سورية

أعلن الجيش التركي، عن قصف أهداف لتنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية، وذلك في شمالي سورية بالمدفعية الثقيلة «بينما كان يستعد لاستهداف الأراضي التركية المتاخمة بالقذائف».

وقالت رئاسة هيئة الأركان التركية في بيان لها، وفق ما نقلت شبكة «الدرر الشامية» الإخبارية المعارضة: إن «أنظمة المراقبة المتمركزة بالقرب من الحدود السورية تمكنت من تحديد ١٣ هدفاً للتنظيم قامت على إثرها باستهداف تلك المواقع بالمدافع الثقيلة»، وأضاف البيان: إن «قوات التحالف الدولي نفذت عمليتين جويتين على المنطقة التي فيها أهداف التنظيم».

وحسب هيئة الأركان، فقد «أسفر القصف في حصيلته الأولية عن مقتل ٥ عناصر من التنظيم، فضلاً عن تدمير عربتين مسلحتين، و٨ مقرات، و٣ قاذفات هاون».

رفض إقحامها في أي عمل سياسي

أبو حطب: شرعية «الحكومة المؤقتة» تستمد من الائتلاف

وكالات

أعلن رئيس «الحكومة المؤقتة» التابعة للائتلاف المعارض، جواد أبو حطب، أن موظفي هذه الحكومة سيكونون من «الداخل وليس من الخارج»، ولفت إلى أن «شرعية الحكومة المؤقتة تستمد من الائتلاف بالأصل»!!، ورفض إقحام الحكومة في أي عمل سياسي.

وأضاف أبو حطب، وفق ما نقلت مواقع الكترونية معارضة: إن «تشكيلته الحكومية باتت جاهزة الآن، بانتظار اجتماع الأمانة العامة للائتلاف وعرضها للموافقة على هذه التشكيلة». وتابع: إن «موظفي «الحكومة المؤقتة» سيكونون من الداخل، وفي حال رغب أحد الموظفين السابقين في العمل مع الحكومة الجديدة، فليتوجه إلى الداخل السوري»، مؤكداً أنه لن يكون هناك موظفون في الخارج على الإطلاق، لافتاً إلى أن من «لا يرد التوجه إلى الداخل من الموظفين الحاليين فسيتم استبداله بآخر».

وكشف عن وجود ما يقرب من ٥٠٠ موظف في الداخل السوري سيستمرون في عملهم بـ«الحكومة المؤقتة»، وأن هناك العديد من الدورات للموظفين الجدد من أجل أن يكون كل موظف قادراً على القيام بالمهمات المنوطة به وخدمة السوريين بالداخل.

وعن العلاقة مع «الهيئة العليا للمفاوضات»، لفت أبو حطب إلى أن «شرعية الحكومة المؤقتة تستمد من الائتلاف بالأصل»!!، إلا أن هناك علاقة جيدة وتنسيقاً مع «الهيئة العليا»، بل حتى مع المراكز والبحوث العلمية من خارج هاتين المؤسستين، لافتاً إلى أنه سيقدم كل ما من شأنه أن «يخدم الثورة السورية ويلبي متطلبات الشعب السوري».

ورفض أبو حطب «إقحام الحكومة المؤقتة في أي عمل سياسي كما كانت الحكومة السابقة تقوم بأدوار ليست من صلاحياتها». وأشار إلى أن «دور الحكومة المؤقتة خدمي بحت بالتنسيق مع المجالس المحلية»، مؤكداً أن «قوة الحكومة من قوة المجاهدين في الداخل وكل من يقاتل النظام من أجل سورية».

قولاً واحداً

مكافحة الإرهاب منحت جنيف إجازة طويلة

سامر علي ضاحي

رغم الزخم الدولي الذي شهدته الأزمة السورية والذي تكلل بعقد ثلاث جولات من الحوار غير المباشر في جنيف إلا أن التطورات الأخيرة تشير إلى انحراف في المواقف الدولية باتجاه «حل عسكري» رغم الإعلان المستمر عن دعم الحل السياسي بموازاة ازدياد ضبابية موعد جولة جنيف المقبلة.

فالولايات المتحدة أرسلت جنوداً ضمن قوة مهام خاصة لدعم «قوات سورية الديمقراطية» التي تحظى بدعم جوي من التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن، وكذلك فعلت فرنسا، ناهيك عن الأنباء الواردة من الشمال والتي تفيد بأن واشنطن باتت تستعمل مطار الرميلان لانطلاق مروحياتها في دعم عمليات الديمقراطية.

بريطانيا من جهتها أرسلت «قوات خاصة» إلى الجنوب السوري بحسب تسريبات صحيفة «التايمز» البريطانية لدعم مجموعات ممن تسميها «المعارضة المعتدلة» ضد داعش.

وآخر التطورات صدر عن حلف شمال الأطلسي (ناتو) عبر إعرابه عن الاستعداد للانخراط ضمن التحالف الدولي في سورية والعراق.

ورغم أن موقف «ناتو» الأخير يمكن تفسيره محاولة لزيادة الوجود العسكري الغربي في مواجهة الوجود العسكري الروسي الجديد في سورية إلا أن ما صدر من مواقف سياسية موازية تجاه العملية السياسية في سورية يحمل ما يمكن تفسيره «تحولاً غربياً».

فواشنطن أعلنت رفع القداسة عن موعد الأول من آب لعملية الانتقال السياسي في سورية بعدما كان وزير خارجيتها جون كيري يسعى جاهداً لتثبيت هذا الموعد، وسبق الموقف الأميركي موقف أوروبي مماثل صدر من قلب اجتماع لمعارضين سوريين في بروكسل جاء أيضاً بعد موقف روسي مشابه.

ومن اللافت أن جملة التحولات الأخيرة جاءت بعد اجتماع لوزراء دفاع سورية وروسيا وإيران في طهران، بموازاة تأكيد الأمم المتحدة ومبعوثها إلى سورية ستيفان دي ميستورا صعوبة إطلاق جولة جديدة من المحادثات في جنيف.

ورغم أن الأطراف الغربية دأبت ومنذ بداية الأزمة على اتهام الحكومة السورية بأنها تركز على الحل العسكري للأزمة و«إزهاق أرواح المدنيين» إلا أن الأطراف ذاتها وبدل أن تصب اهتمامها على تفعيل حوار جنيف السياسي ودعمه وتسهيل متطلباته وعلى رأسها قطع طرق تمويل الإرهابيين، عمدت إلى اتباع خطوات جديدة يفهم منها محاولة لفرض حل عسكري في سورية رغم أن النيات الحقيقية لتلك الخطوات أو حتى التبعات السياسية لها لا تزال غامضة، إلا أن الثابت الوحيد فيها أن الوضع العسكري بات منطلقاً لرسم مستقبل ليس سورية فحسب وإنما عملية إعادة ترتيب إقليمية من نوع خاص تتعدى الحدود السورية.

ومن دلالات ذلك تحوّل الديمقراطية عن مدينة الرقة والاتجاه نحو منبج شمالي حلب، رغم أن عمليات تنظيم داعش الإرهابي وصلت إلى قلب العواصم الغربية فمن اعتداءات بروكسل إلى اعتداءات باريس وصولاً إلى عملية فلوريدا في الولايات المتحدة الأميركية وباريس من جديد، وكان حرياً بتلك الدول التنسيق مع دمشق كما تفعل موسكو وطهران، هذا إن لم يكن هذا التنسيق موجوداً بشكل أو بآخر لطالما اعتدنا أن ما خفي كان أعظم مما يعلن بكثير.

إن التدخل الغربي الأخير شمالاً وجنوباً يمكن أن يشير إلى أن القوى الغربية وعلى رأسها واشنطن ترى أن الحل العسكري ضروري، كمقدمة، لصياغة حلول سياسية وإن كان بإمكان أولئك صب اهتمامهم على جنيف وتوفير متطلباته من وقف لدعم المجموعات المسلحة والإرهابية هذا المطلب الذي يبدو أنه صعب عليهم بعد حالة التداخل المتشابكة بين تلك المجموعات المسلحة وتنظيم جبهة النصرة الإرهابي ولم تعد ما تسميها «معارضة معتدلة» سوى جيوب مبعثرة هنا وهناك تحاول التدخلات الغربية أيضاً الدفاع عنها في قراءة مقابلة.

الترتيبات الإقليمية يبدو أن تركيا ستكون المتضرر الأكبر منها وإلا ما هذا التصعيد في الخطاب الرسمي التركي، وصولاً إلى محاربة «الإرهاب» في الداخل والخارج على حد زعم رئيسها رجب طيب أردوغان، واتهام واشنطن غير المباشر ودون أن يسميها بتنفيذ «مشروع خطير» على حدوده الجنوبية.

الاستنتاج الأهم هنا أن بيان فيينا ٢ الذي صاغت فيه مجموعة الدعم الدولية لسورية أواخر العام الماضي ما يشبه الجدول الزمني للانتقال السياسي ومعه جنيف٣ منحا إجازة طويلة، أو جمدا مرحلياً، على حساب التقدم في مكافحة الإرهاب الذي لطالما شددت دمشق على أولويته.